DOI: 10.34120/0378-035-122-003

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجَمين في كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري دراسة تحليلية نقدية

د. خالد معروف أحمد عليوة (باحث رئيس)*

د. عبد الكريم أحمد يوسف الوريكات (باحث مشارك)**

تاريخ استلام البحث: أكتوبر ٢٠١٨م تاريخ إجازة البحث: فبراير ٢٠١٩م.

ملخص البحث

يعد كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري من أهم كتب التراجم المعلة، وذلك لما حواه من علم غزير يدل على مكانة صاحبه، وقد جمع فيه البخاري عدداً كبيراً من الرواة، وحرص في ذلك على الاختصار، فجاءت تراجمه مقتضبة لا تتجاوز – في غالبها – بضعة أسطر، يذكر فيها أهم العناصر المتعلقة بالراوي المترجم، كاسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه، إلى غير ذلك من العناصر التي تبين مواطن القوة والضعف عنده.

ومن العناصر التي يذكرها البخاري في الترجمة شيوخ الراوي، لكن شرط الاختصار اقتضى عدم استيعاب ذكرهم جميعاً، فاقتصر – في الغالب – على ذكر بضعة شيوخ للراوي المترجم، حتى إنه كان أحياناً يهمل ذكر الشيوخ بالكلية.

لذا حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن أسباب ذكر هؤلاء الشيوخ، وتوضيح طريقة الإمام البخاري في الإشارة إلى مواطن القوة والضعف عند الرواة من خلال ذكره لشيوخهم.

وقد خلصنا في نهاية الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن ذكر البخاري لشيوخ الرواة المترجمين لم يكن عشوائياً، بل إن فيه إشارات إلى مواطن القوة والضعف عند الرواة، وأن تاريخه يمثل خطوة من خطوات تصنيفه للصحيح، وأن التعامل مع التاريخ باعتباره كتاب تراجم عامة فيه حط من منزلة الكتاب ومنزلة صاحبه، وأنه لا بد لفهمه من الربط بين المعلومات الواردة فيه، وتوظيف السياق في فهمها.

الكلمات الدالة: البخاري، التاريخ الكبير، شيوخ الراوة.

(*) د. خالد معروف أحمد عليوه: يحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من الجامعة الأردنية، عام ٢٠١٧م. والماجستير في الحديث النبوي وعلومه من الجامعة الأردنية، عام ٢٠١١م. والبكالوريوس في أصول الدين من الجامعة الأردنية، عام ٢٠٠٨م. يعمل باحثاً في مركز التطوير الأكاديمي والقيمي التابع لجامعة العلوم التطبيقية، منذ عام ٢٠١٤م. وهو عضو في جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث في المملكة الأردنية الهاشمية. له كتابين، طبع الأول والثاني تحت الطبع.

الاهتمامات البحثية: التراجم المعلّة، الحديث الموضوعي، مناهج المحدثين.

(**) د.عبد الكريم أحمد يوسق الوريكات: يحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من جامعة الزيتونة، عام ١٩٩٨م. والماجستير في أصول الدين شعبة الحديث الشريف من الجامعة الأردنية، عام ١٩٨٩. والبكالوريوس في أصول الدين من الجامعة الأردنية، عام ١٩٨٥م. يعمل مدرساً في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية قسم أصول الدين، منذ عام ٢٠٠٤م. وهو عضو باحث في العديد من المراكز والجمعيات حول العالم. له عدة كتب وأبحاث منشورة في مختلف المجلات المحكمة.

الاهتمامات البحثية: علل الحديث، الجرح والتعديل، الحديث الموضوعي.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من أهم الكتب التي صنفها الإمام البخاري – رحمه الله –، كتاب «**التاريخ الكبير**»، ذلك الكتاب الذي جمع فيه – رحمه الله – تراجم الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى عصره، فكان بذلك أول كتاب جامع في الرجال وأحوالهم(١).

ومحور هذا البحث يدور حول عنصر مهم من عناصر الترجمة في الكتاب، ألا وهو الشيوخ المذكورون في ترجمة الراوي، ذلك أن الإمام البخاري لا يستوعب ذكر شيوخ الراوي جميعهم في ترجمته، بل يكتفي بذكر بضعة شيوخ، حتى إنه في بعض التراجم يهمل ذكر الشيوخ بالكلية، لذا حاولنا الكشف عن أسباب ذكر هؤلاء الشيوخ، موضحين طريقة البخاري في الإشارة إلى مواطن القوة والضعف عند الرواة من خلال ذكره لشيوخهم.

مشكلة الدراسة:

١. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم؟
٢. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع؟
٣. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل رواياتهم المذكورة في الترجمة؟

أهمية الدراسة:

١. مكانة الإمام البخاري في الحديث بوجه عام، وفي العلل ونقد الرجال بوجه خاص.
٢. مكانة كتابه «التاريخ الكبير» بين كتب التراجم المعلة، إذ إنه من أقدمها، وأوسعها، وأدقها، وقلَّ من ألف بعده إلا واستفاد منه.
٣. خفاء منهج الكتاب على كثير من طلبة العلم، مما يدعو إلى محاولة تحليله وتوضيح منهج الإمام البخاري فيه.
٤. وفي هذه الدراسة بيان لجانب من النقد الإشاري عند الإمام البخاري، وقد عرف عنه –

(١) قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في مقدمته لكتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب: «وأول مصنف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذَّ هو التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري». المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت١٣٨٦هـ)، **حاشية الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي**، الهند، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (ط ١)، ١٩٥٩م، (١/ ١).

رحمه الله – أنه –غالبًا– لا يصرح بمراده، بل يكتفي بالتلميح والإشارة.

أهداف الدراسة:

١. الكشف عن أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم.
٢. بيان أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع.
٣. إبراز أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة برواياتهم المذكورة في الترجمة.

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث، وسؤال أهل العلم والمعرفة بكتاب التاريخ الكبير، لم نجد من كتب في موضوع ذكر الشيوخ بشكل مستقل، إلا أن هناك عدداً من الرسائل والأبحاث التي تناولت التاريخ الكبير بالدراسة، سنذكر أهمها، مرتبين حسب تاريخ التأليف:

١. أطروحة دكتوراه: (منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل)، لمحمد حوى، إشراف أ.د. حارث الضاري، جامعة بغداد، ١٩٩٦م. تناول فيها الباحث منهج البخاري في الجرح والتعديل من خلال: التاريخ الكبير والأوسط والصغير، والضعفاء الصغير والكبير والكنى، ودرس مصطلحاته وأحكامه على الرواة.
٢. أطروحة دكتوراه: (تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير)، لمحمد عبد الكريم بن عبيد، إشراف أ.د. أحمد نور سيف، جامعة أم القرى، ١٩٩٩م. وقد قام الباحث بتقسيمها إلى: قسم الدراسة؛ تكلم فيه عن الكتاب وميزاته، وقسم التخريج؛ لتخريج الأحاديث المرفوعة المسندة فيه.
٣. رسالة ماجستير: (الأحاديث التي قال فيها البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير)، لعبد الرحمن الشايع، إشراف د. عبد الله اللحياني، جامعة أم القرى، ٢٠٠٢م. وقد درس الباحث عبارة «لا يتابع عليه» عند الإمام البخاري للوصول إلى مراده منها.
٤. كتاب: (تاريخ البخاري)، لعادل عبد الشكور الزرقي، دار طويق – السعودية، ٢٠٠٢م. وهو مستل من رسالته في الماجستير بعنوان (الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري) لم نتمكن من الاطلاع عليها. وقد تكلم في الكتاب عن منهج البخاري في التاريخ الكبير، إلا أنه لم يتطرق لموضوع ذكر الشيوخ إلا في مواضع يسيرة من الكتاب.

٥. أطروحة دكتوراه: (منهج البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير)، لأحمد عبدالله[١]، إشراف أ.د. أمين القضاة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥م. تناول فيها الباحث منهج البخاري في ذكر علل الأحاديث، وكيفية الترجيح بين الرواة عند الاختلاف. وقد وقف عند مسألة الإسناد المعنعن وشرط قبوله عند البخاري، من خلال التاريخ الكبير.

٦. رسالة ماجستير: (الأحاديث التي أعلها البخاري في التاريخ الكبير من بداية ترجمة سعيد بن عامر إلى نهاية الكتاب)، لعبد الرحمن العواجي، إشراف د. عبد العزيز السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠٠٥م. وقدم فيها الباحث دراسة نظرية للمنهج العام للكتاب، ثم أتبع ذلك بالدراسة التطبيقية لعلل الأحاديث الواردة فيه.

٧. بحث: (عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية تطبيقية في التاريخ الكبير) لسعيد بواعنة، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م. استعرض فيه عبارات نفي السماع في التاريخ الكبير، وبين دلالاتها، ودرس الرواة الذين أطلقت بحقهم.

٨. رسالة ماجستير: (شيوخ البخاري المكثرون من الجرح والتعديل في التاريخ الكبير) لعروبة عبيد، إشراف د. عبد الخضر حمادي، جامعة بابل، ٢٠٠٧م. وقد عرّفت الباحثة بشيوخ البخاري المكثرين من الجرح والتعديل في كتابه التاريخ، وذكرت الرواة الذين وردت فيهم أقوال هؤلاء العلماء.

٩. أطروحة دكتوراه: (منهج البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها من خلال التاريخ الكبير)، لفاطمة عواطي، إشراف أ.د. سلمان نصر، جامعة الحاج لخضر، ٢٠٠٩م. بينت فيها ألفاظ التعليل والتصحيح في الكتاب، ومنهج البخاري ذلك[٢].

١٠. أطروحة دكتوراه: (التاريخ الكبير تحقيق: ودراسة من بداية ترجمة خلاد بن السائب

---

(١) وموضع أطروحة الكتور أحمد هو دراسة أجناس العلل وطريقة البخاري في التعليل في كتابه التاريخ الكبير، وهو –وإن كان يلتقي مع بحثنا في بعض النقاط– إلا أنه يختلف عنه موضوعه المتمثل في بيان أسباب ذكر الشيوخ للرواة المترجمين في الكتاب، وبيان طريقة البخاري في الإشارة إلى العلة من خلال ذكر الشيوخ.

(٢) والتقاطع بين دراسة الدكتورة فاطمة عواطي ودراسة الدكتور أحمد عبد الله واضح، ومن خلال الاطلاع عليهما وجدت اشتراكاً في بعض الأفكار والأمثلة، إلا أن دراسة الدكتور أحمد عبد الله تناولت جانب التعليل فقط، وهي أكثر أمثلةً، بينما تناولت دراسة الدكتورة فاطمة الزهراء التعليل والتصحيح، مع قلة في الأمثلة التطبيقية مقارنة بدراسة الدكتور أحمد عبد الله.

إلى نهاية ترجمة رئاب بن سليمان)، لمنصور أبو سبيتان، إشراف أ.د. محمد الشريف و أ.د. عبد الموجود محمد، جامعة الأزهر، ٢٠٠٩. وتقع هذه الأطروحة ضمن مجموعة من الأطروحات، التي تناولت التاريخ الكبير كاملاً بالتحقيق والدراسة، وقد شملت ضبط النص في التاريخ الكبير، والتعريف بالرواة المترجمين، وشيوخهم وتلاميذهم، وتخريج الروايات المذكورة في تراجمهم، مع الحكم عليها.

هذه هي الدراسات التي تمكنّا من الاطلاع عليها، وجدير بالذكر أن الموضوعات التي تناولتها هذه الدراسات، مختلفة عن موضوع بحثنا، وإن كان هناك بعض نقاط الالتقاء بينهم في ما يتعلق بقضايا الاتصال والانقطاع، والعلل، إلا أننا سنتناول هذه القضايا من خلال ربطها بذكر الشيوخ. ويتبقى مجموعة من الدراسات لم يتسنَّ لنا الحصول عليها، نذكرها هنا للفائدة:

١. رسالة ماجستير: (منهج البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير)، لليلى عجلان، إشراف أ.د. محمود الطحان، جامعة الكويت، ١٩٩٩م.
٢. مجموعة رسائل ماجستير ودكتوراه: (زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» لابن حجر)، الرئاسة العامة لتعليم البنات، بالرياض.
٣. مجموعة رسائل ماجستير ودكتوراه: (التاريخ الكبير تحقيق: ودراسة)، نوقشت في جامعة الأزهر بمصر، وكانت إحداها أطروحة منصور أبو سبيتان، المذكورة آنفاً.

محددات الدراسة:

يحوي كتاب «التاريخ الكبير» عدداً كبيراً من تراجم الرواة بغلت نحو ثلاثة عشر ألف ترجمة، لذا فقد اجتهدنا في أن نأخذ عينة منه وندرسها دراسة معمقة حتى نخرج بصورة تقريبية عن أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين فيه، فدرسنا أول مائة ترجمة منه، ومائة ترجمة أخرى متفرقة، حسب ما تقتضيه الحاجة.

وهذا العدد قليل جداً بالنسبة للتاريخ الكبير، إلا أنه من شأنه أن يسلط الضوء –ولو قليلاً– أسباب ذكر الشيوخ في بقية التراجم، خصوصاً أننّا حرصنا أن تكون هذه العينة ممثلة عن تراجم التاريخ الكبير كاملاً، فراعينا فيها المعايير الآتية:

١. تنوع طبقات الرواة: ففيها الصحابة والتابعون ومن بعدهم إلى عصر البخاري.
٢. تنوع مراتب الرواة وأحوالهم: ففيها الثقات والضعفاء والمدلسون والمتروكون.

٣. تنوع بلدان الرواة، ففيها المكيون والمدنيون والكوفيون والبصريون وغيرهم.
٤. تنوع الرواة من حيث الشيوخ والتلاميذ: ففيها المكثرون والمقلّون، وفيها المعروفون والمجهولون، وفيها من أهمل البخاري ذكر شيوخهم.

منهج الدراسة: اقتضت طبيعة هذا البحث أن نسلك فيه المناهج الآتية:

١. المنهج التحليلي: ويتمثل في بيان دلالات كلام البخاري في كل ترجمة من التراجم.
٢. المنهج الاستنباطي: ذلك أننّا –بعد تحليل المعلومات وبيان دلالاتها– حاولنا استنباط الأسباب التي ذكر البخاري الشيوخَ من أجلها.
٣. المنهج النقدي: ويظهر في مناقشة بعض القضايا المتصلة بذكر الشيوخ، كصيغ التحمل ودلالاتها، مع بيان ما ترجّح لدينا في ذلك، ونقد آراء بعض العلماء بناءً على رأي البخاري في هذا الكتاب.

وحرصاً منا على الفائدة والاختصار، فقد التزمنا في دراستنا بالنقاط الآتية:

١. التعريف الموجز بالراوي، والاقتصار على ما له علاقة بموضوع الدراسة.
٢. أما الشيوخ المقصودون بهذه الدراسة، فهم كل من ذكرهم الإمام البخاري في ترجمة الراوي، سواءً ذكرهم بصيغة تثبت السماع أو الإدراك أو تنفيهما.
٣. اعتمدنا في إحصاء مرويات الراوي عن شيوخه على جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية، ثم على النسخة الرسمية من المكتبة الشاملة.

خطة الدراسة:

تمهيد: أهمية التاريخ الكبير، ومنهجه، وعلاقته بالتراجم المعلّة.

المبحث الأول: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم

المطلب الاول: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم.

المطلب الثاني: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلاقتهم بشيوخهم.

المبحث الثاني: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع

المطلب الاول: الإشارة إلى ثبوت سماع الراوي المترجم من شيخه.

المطلب الثاني: الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي المترجم من شيخه.

المطلب الثالث: الإشارة إلى ثبوت اللقاء بين الراوي المترجم وشيخه.

المبحث الثالث:أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بعلل رواياتهم المذكورة في الترجمة

المطلب الاول: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل الإسناد.

المطلب الثاني: أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل المتن.

خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد: أهمية التاريخ الكبير ومنهجه وعلاقته بالتراجم المعلة

يعد التاريخ الكبير أول مصنفات الإمام البخاري – رحمه الله – من الكتب التي بين أيدينا – فقد بدأ بتصنيفه في الثامنة عشرة من عمره[(١)]. واستمر في ذلك إلى وقت متأخر، حتى إنه قال: «وصنفته –أي التاريخ– ثلاث مرات»[(٢)]. وقد فسر ذلك الشيخ المعلمي – رحمه الله – فقال: «يعني –والله أعلم– أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح، ثم يخرجه مرةً ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح، حتى يخرجه الثالثة»[(٣)].

أولاً: أهمية بالكتاب: يمكن بيان أهمية هذا الكتاب من خلال النقاط الآتية:

١. تقدُّم الكتاب وسبق الإمام البخاري في تصنيفه: فالبخاري يعدّ يعد أول من صنّف في تراجم الرواة بهذا الترتيب والشمول، وقد شهد له بذلك غير واحد من العلماء[(٤)].

٢. شمول الكتاب لعدد كبير من رواة السنة النبوية: فعدد تراجمه يقارب ثلاثة عشر ألف

---

(١) نقل الخطيب عن البخاري قوله: «فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ، في الليالي المقمرة». الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٢/ ٣٢٥).

(٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٢/ ٣٢٥).

(٣) قال ذلك في مقدمة **الموضح لأوهام الجمع والتفريق** للخطيب البغدادي، (١/ ١١). وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الله أن الإمام البخاري استمر في تصنيف التاريخ زمناً طويلاً، بدليل أنه ترجم لرواة تأخرت وفاتهم إلى سنة ٢٤٩هـ. اهـ. انظر: أحمد، أحمد عبد الله، **منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير**، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٥م، جامعة اليرموك، الأردن، (ص٢٨).

(٤) يقول الإمام أبو أحمد الحاكم الكبير: «وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه». الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق (ت٣٧٨هـ)، **الأسامي والكنى**، تحقيق: يوسف محمد الدخيل السعودية، دار الغرباء، (ط١)، ١٩٩٤م، (٢/ ٢٧٤). ويقول ابن رجب الحنبلي: «وللبخاري تصانيف كثيرة وقد سبق الناس إلى تصنيف الصحيح والتاريخ». ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د.همام سعيد، الأردن، مكتبة المنار، (ط١)، ١٩٨٧م، (١/ ٤٩٦).

ترجمة، لذا فإن التاريخ الكبير يمثل أضخم قاعدة بيانات للرواة في ذلك العصر.

٣. تعدّ أقواله واجتهاداته اللبنة الأولى لأهم ركنين من أركان علوم الحديث، وهما علم الرجال، والعلل[١].

٤. احتواؤه على الكثير من متون الحديث: فقد بلغ عدد المتون المذكورة في الكتاب (٦٠٩٥) متناً، ما بين متصل ومنقطع[٢]. ومنها ما لا يوجد في غيره من الكتب.

٥. اعتماد العلماء عليه وعنايتهم به: فمنهم من استفاد منه كمسلم[٣]، والرازيَّيْنِ[٤]، والترمذي[٥]، ومنهم من استدرك عليه كابن أبي حاتم، والخطيب.

ثانياً: منهج الكتاب:

لم يصرح البخاري بهدفه من الكتاب، إلا أن واقعه يظهر أن هدفه استيعاب كل من روى ولو حديثاً واحداً من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى عصره[٦]. وليس أدل على ذلك من العدد الكبير الذي حواه الكتاب من الرواة، على اختلاف طبقاتهم وأحوالهم.

وأما شرطه فيه، فقد نقل الخطيب البغدادي عن البخاري قوله: «قَلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[٧]. فدل كلامه – رحمه الله – على أن شرطه في الكتاب أن يكون مختصرًا. وشرط الاختصار يقتضي أن يقتصر على ذكر أهم المعلومات الخاصة بالراوي المترجم، التي تظهر مواطن القوة والضعف فيه، دون استقصاء المعلومات

(١) وفي ذلك يقول ابن رجب عن الكتاب: «وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله وهو جامع لذلك كله (أي التواريخ والعلل والأسماء)». ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٣٨).

(٢) ذكر هذا العدد محمد عبد الكريم عبيد في رسالته **تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير**، (ص١٢٨٧).

(٣) انظر: أبو أحمد الحاكم، **الأسامي والكنى**، (٢/ ٢٧٤). والمقصود بكتاب البخاري كتاب الكنى، وهو جزء من التاريخ الكبير.

(٤) انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٣٨).

(٥) انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد شاكرو آخرين، لبنان، دار إحياء التراث العربي، (ص٧٣٨).

(٦) انظر: عواطي، فاطمة الزهراء إبراهيم، **الموازنة العلمية بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم**، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد ١٠٦، ٢٠١٦م، (ص٣٧٤). وجدير بالذكر أن الإمام البخاري لم يستوعب صغار شيوخه، هذا ما صرح به الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ١١٨).

(٧) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٢/ ٣٢٥).

التعريفية العامة.

وطريقة تقسمه للكتاب وترتيبه[1] تعتمد على معيارين أساسيين في ترتيب الرواة[2]، هما: الترتيب الهجائي للرواة، والطبقة الزمانية لهم.

وقد صرح أنه خالف هذين المعيارين في المحمدين احترامًا لمقام النبي ﷺ[3]. ثم شرع بعد ذلك بترتيب الرواة حسب الحرف الأول من أسمائهم، متبعاً الطريقة الآتية:

١. قسم كتابه حسب الحروف.

٢. عقد في كل حرف أبواباً للأسماء المكررة، ففي حرف الألف –مثلاً– يقول: باب إبراهيم. ويذكر الرواة الذيت تسموا بهذا الاسم، ثم يقول: باب إسماعيل... وهكذا.

٣. إذا انتهى من الأسماء المكررة، يقول: باب (من أفناء الناس)، يذكر فيه من لا يعرف إلا باسمه الأول، فيورد فيه –مثلاً– من اسمه إبراهيم ولا يعرف اسم أبيه.

٤. في نهاية كل حرف يقول: باب (الواحد) يذكر فيه الأسماء التي لم يتسمَّ بها إلا راوٍ واحد فقط، كالأعشى وبجاد وثروان.

٥. يراعي في ما سبق –عموماً– طبقات الرواة فيقدم الصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم.

ومن خلال الاطلاع على ترتيب التراجم في الكتاب، لاحظنا ما يلي:

١. في باب الألف قدم الإمام البخاري أسماء الأنبياء فقال: باب إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم إسحاق، ثم أيوب. ولعل ذلك احترامًا منه لمقامهم عليهم الصلاة والسلام.

٢. في باب العين قدم من اسمه عبد الله، ثم عبد الرحمن، ولعل ذلك تأسيًا منه بالنبي ﷺ في تفضيل عبد الله وعبد الرحمن على غيرهما من الأسماء.

٣. وفي ثنايا حرف العين، قدم من اسمه عمر، ثم عثمان، ثم علي. مراعاةً منه لفضل كل واحد منهم وترتيبه في الخلافة، والله أعلم

---

(١) للاستزادة حول طريقة ترتيب الكتاب وتقسيمه، ينظر: حوى، محمد سعيد، **منهج البخاري في الجرح والتعديل**، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، (ص٢١٧ وما بعدها)؛ والدايني، عزيز رشيد محمد، **أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري**، ط ١، ٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية، لبنان، (ص ١٣١). وقد أفدت منهما في هذا المطلب.

(٢) انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندوي وآخرين، ١٣٦٠هـ، دائرة المعارف العثمانية، الهند، (١/ ١١).

(٣) انظر: المرجع السابق.

عناصر ترجمة الرواة في الكتاب: حرص الإمام البخاري على انتقاء عناصر الترجمة بعناية فائقة، ويمكن إجمال عناصر التراجم الواردة في الكتاب على النحو الآتي[١]:

١. **اسم الراوي ونسبه وكنيته:** فيذكر ذلك ويشير إلى الاختلاف فيه عند الحاجة لذلك، وأحياناً يزيد على ذلك فيرجح أحد الأقوال، كما في قوله: «مُحَمَّد بْن أَبِي الشّمال العطاردي الْبَصْرِيّ ... ويقَالُ: ابْن أَبِي شباب. ولا يصح»[٢].

٢. **بلد الراوي وبلد حديثه:** وبلد الراوي هو البلد الذي ينتمي إليه كالبصري والكوفي والمدني، أما بلد حديثه فهو المكان الذي انتشر فيه حديثه، كقول البخاري: «**مُحَمَّد بْن أَبِي مُجالد** حديثه فِي الكوفِيين»[٣].

٣. **تاريخ وفاته ومكانها:** فتراه أحياناً يحدد تاريخ الوفاة ومكانها فيقول: «**مُحَمَّد بْن إِسْحَاق** مولى قيس بْن مخرمة... مات ببغداد سنة إحدى وخمسين ومائة»[٤]، وأحياناً أخرى يربط تاريخ وفاة الراوي بوفاة راوٍ آخر، كقوله: «**إِبْرَاهِيم بْن أَبِي الوزير** ... مات بعد أَبِي عاصم ومات أَبُو عاصم سنة ثنتي عشرة ومائتين»[٥].

٤. **شيوخ الراوي:** وهو موضوع هذه الدراسة، فيذكر في الترجمة شيخاً أو شيخين أو أكثر، لأسباب عديدة سيأتي بيانها في الفصول القادمة إن شاء الله.

٥. **تلاميذه:** وصورة ذكر التلاميذ مشابهة لصورة ذكر الشيوخ، فيذكر من تلاميذ الراوي واحداً أو اثنين أو أكثر، فيقول مثلاً: «**محمد بن أسلم بن بجرة** من بلحارث بن الخزرج الأنصاري، روى عنه أبو بكر بن حزم»[٦].

٦. **صيغ التحمل وبيان السماعات:** وجعلتها عنصراً مستقلاً لأهميها، ولعناية الإمام البخاري بها، والدليل على ذلك تنوعها حتى في الترجمة الواحدة، فيقول مثلاً: «**خِلاس**

---

(١) انظر: الشايع، عبد الرحمن سليمان، **الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٢م، (ص٣٠-٣٢)، وقد أفدت منه في ذكر عناصر الترجمة، وزدت في التوضيح وفي ذكر الأمثلة.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (١/ ١١٥).

(٣) المرجع السابق، (١/ ٢٣١).

(٤) المرجع السابق، (١/ ٤٠).

(٥) المرجع السابق، (١/ ٣٣٣).

(٦) المرجع السابق، (١/ ٤١).

بْن عَمرو... سَمِعَ عمارًا، وعَائِشَة ... روى عَنْ أَبي هُرَيرةَ، وعن عليٍّ صحيفة، وعن أبي رافع»[1]. ويدخل في ذلك بيان البخاري لقضايا السماع، كأن يقول: «**سُليمان بن مُوسى**، ... أدركه ابْن عُيَينة بمكة، وخرج ولم يسمع منه»[2].

٧. **روايات الراوي وعللها:** فيذكر للراوي رواية أو أكثر مما تدعو الحاجة إليه، ومثال ذلك قوله: «**مُحَمَّد بْن خثيم بْن عِرَاك** بْن مَالِك الْغِفَارِيُّ عَنْ أَبِيه عَنْ جده سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ فِي الصدقة لم يرفعه، سَمِعَ منه خَالِد بْن مخلد، ورفعه حماد بْن زيد ويحيى بْن سَعِيد وعدَّة»[3]، فأشار إلى تعارض الوقف والرفع في رواية هذا الراوي.

٨. **مرتبة الراوي:** والمقصود به إطلاق حكم عام على الراوي، وهذا الحكم قد يطلقه الإمام البخاري وقد يحكيه عن غيره، ومثال جرح الراوي قول البخاري: «**مُحَمَّد ابْن زاذان**، منكر الحديث»[4]، ومثال التعديل قوله – رحمه الله –: «**إِبْرَاهِيم ابْن مَيْسَرَة الطائفِي** ... وقَالَ لي علي عَنِ ابْن عيينة: كَانَ ثقةً مأموناً من أوثق من رأيت»[5].

فهذه هي العناصر التي يذكرها البخاري في ترجمة الرواة إجمالاً، وقد يجتمع منها في الترجمة الواحدة عنصران أو أكثر أو أقل، بحسب ما يريده البخاري. واللافت للنظر أن هذه العناصر وإن كانت مستقلة في الظاهر إلا أن بينها علاقة تكاملية، بحيث يحتاج كل عنصر منها للآخر حتى يكتمل بناء الترجمة، ولا بد من مراعاة هذه العلاقة بين العناصر عند دراسة هذا الكتاب.

ثالثاً: علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلّة:

مفهوم التراجم المعلّة: خلص د. أحمد البشابشة في رسالته (التراجم المعلَّة) إلى وضع تعريف لهذا المصطلح فقال: «التراجم المعلّة تعريف بالراوي يبين مواطن الضعف والقوة في أحاديثه تفصيلاً وتدليلاً، للوصول إلى صفة التعامل معها قبولاً ورداً بالنظر في صفات

(١) المرجع السابق، (٣/ ٢٢٧).
(٢) المرجع السابق، (٤/ ٣٨).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٧١).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٨٨).
(٥) المرجع السابق، (١/ ٣٢٨).

وأحوال تختص به»[1].

والمقصود بهذا التعريف كما بينه الباحث: هو أن تقدم معلومات عن الراوي تبين من خلالها مواطن ضعفه وقوته التفصيلية، بهدف الوصول إلى صورة واضحة للتعامل مع مروياته[2].

علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلة: يعد كتاب التاريخ الكبير من أوائل الكتب المتخصصة في التراجم المعلة، ويبدو هذا الأمر جلياً إذا أنعمنا النظر في عناصر التراجم المذكورة في الكتاب، فقد اعتنى الإمام البخاري ببناء تراجمه، وانتقاء عناصرها -مبتعداً في ذلك عن المعلومات التعريفية العامة- بحيث يشير من خلال ذكره لكل عنصر منها، إلى ما يفيد في الحكم على الراوي وحديثه.

وسنسلط الضوء في هذا البحث على عنصر واحد من هذه العناصر، ألا وهو ذكر الشيوخ، ونبين كيفية توظيف الإمام البخاري له في الإشارة إلى ما يتعلق بمواطن القوة والضعف عند الراوي المترجم، مما يجلّي العلاقة بين الكتاب وبين التراجم المعلّة.

المبحث الأول

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بهم وبشيوخهم

تقدم الكلام عن عناصر الترجمة عند البخاري في التاريخ الكبير، وتقدم البيان هناك أن دراستنا للعلاقة بين هذه العناصر، من شأنه أن يوضح منهجه في الكتاب بوجه عام، ومنهجه في مسألة ذكر الشيوخ بوجه خاص. لذا فإننا سنتناول في هذا البحث، أسباب ذكر الشيوخ في تراجم الرواة، من خلال دراسة العلاقة بين الشيوخ المذكورين في الترجمة وبقية عناصرها، وسنبدأ في هذا المبحث ببيان أسباب ذكر الشيوخ المتصلة بالرواة المترجمين وبشيوخهم.

(١) انظر: البشابشة، **التراجم المعلّة**، (ص٢٤-٢٥). المرجع السابق، (ص٢٤). وموضوع هذه الأطروحة هو التأصيل لعلم التراجم المعلة وتاريخه وأهم قواعده والعلماء الذين اشتهروا به، ولا شك أن هذا مختلف عما نحن فيه في هذا البحث، وإنما يجمعنا مع تلك الأطروحة الكلام عن علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعللة، والله أعلم.

(٢) المرجع السابق، (ص٢٤).

المطلب الأول

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم

السبب الأول: تمييز الراوي المترجم عن غيره:

إن من القرائن التي تسهم في التمييز بين الرواة المتشابهين: معرفة شيوخ كل واحد منهم، وتحديد الشيوخ المشتركين بينهم، ومعرفة الشيوخ الذين تفرد كل واحد من هؤلاء الرواة بالرواية عنهم. وقد جهد البخاري في التمييز بين أفراد هذا الصنف، وذلك من خلال القرينة المذكورة آنفاً وهي معرفة الشيوخ، فهو عندما يترجم لراوٍ من الرواة المتشابهين يذكر له من الشيوخ ما يميزه عن غيره.

ومن الأمثلة التي توضح صنيع الإمام البخاري ما جاء في ترجمة سفيان الثوري وسفيان بن عيينة؛ قال البخاري في ترجمة الثوري: «**سُفْيَان بْن سَعِيد بْن مسروق أَبُو عَبْدالله الثَّوْرِيّ**...، قَالَ أَبُو الوليد: مات سنة إحدى وستين، ... **سَمِعَ عَمْرو بْن مرة وحبيب بن أبي حبيب**، ...»[٣].

وقال في ترجمة ابن عيينة: «**سُفْيَان بْن عيينة**، ... وَقَالَ لنا علي عَنِ ابْن عيينة: ولدت سنة سبع ومائة **وجالست الزُّهْرِيّ** وأنا ابْن ست عشرة سنة وشهرين ونصف ... قَالَ لي الجعفِي سَمِعت ابْن عيينة يَقُولُ: **سألت الزُّهْرِيّ** عَنْ حديث ...»[٤]. وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: الشيخان اللذان ذكرهما الإمام البخاري لسفيان الثوري هما: عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب، أما سفيان بن عيينة فذكر له شيخاً واحداً هو الإمام الزهري.

ثانياً: عند البحث في شيوخ السفيانين، وجدنا أن عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب من الشيوخ الذين تميز الثوري بالرواية عنهم دون ابن عيينة، ووجدنا أن الزهري من الشيوخ الذين تميز ابن عيينة بالرواية عنهم دون الثوري[٥]. فظهر بهذا أن في ذكر البخاري شيوخاً

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٤/ ٩٢).

(٤) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٤/ ٩٤).

(٥) صرح الثوري بعدم سماعه من الزهري فقال: «أتيت الزهري، فتثاقل علي، فقلت له: أتحب لو أنك أتيت مشايخ، فصنعوا بك مثل هذا؟ فقال: كما أنت. ودخل، فأخرج إلي كتاباً، فقال: خذ هذا، فاروه عني. فما رويت عنه حرفاً». نقل هذا القول الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (٥/ ٣٣٨).

معينين للراوي دون غيرهم، إشارة منه إلى التمييز بين الراوي وغيره من الرواة الذين يحتمل الخلط بينهم[١].

السبب الثاني: الإشارة إلى طبقة الراوي المترجم[٢]:

عني الإمام البخاري عنايةً بالغةً بطبقات الرواة المترجمين في التاريخ الكبير، حتى إنه وظف ذكره لشيوخ الراوي المترجم في الإشارة إلى طبقته، وفي المثال الآتي بيان ذلك:

قال البخاري – رحمه الله –: «**طَلْق بن خُشَّاف**،... **أدرك عثمان وعائشة**، ... عن طلق بن خشاف قال: قتل عثمان فتفرقنا في أصحاب النبي ﷺ نسألهم عن قتله **فسمعت عائشة** قالت: قتل مظلوما لعن الله قتلته. نا مسلم نا سوادة نا أبي أنهم دخلوا على طلق بن خشاف **رجل من أصحاب النبي** ﷺ يعودونه فجعلوا يدعون له ويقول: اللهم خِرْ واعزم»[٣]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: ذكر الإمام البخاري أن طَلْق بن خُشَّاف أدرك عثمان وعائشة رضي الله عنهما، ثم جاء برواية تؤيد ذلك، وهي الرواية التي تتحدث عن مقتل عثمان. ثم جاء برواية أخرى فيها تصريح أحد الرواة بأن طلق بن خشاف من أصحاب النبي ﷺ، وهذا يعني أن سبب ذكر هؤلاء الشيوخ في ترجمه طلقٍ هو الإشارة إلى طبقته، التي تحتمل الرواية عن هذين الصحابيين، والله أعلم[٤].

---

(١) لا يلزم من قولي: إن البخاري ذكر هذا الشيخ لسبب معين، أنه لا يريد بذكره إلا هذا السبب، بل قد يكون لذكر الشيخ الواحد عدة أسباب، فذكر الإمام البخاري للزهري في شيوخ ابن عيينة، كما أن فيه تمييزاً له عن الثوري، فإن فيه إشارة أخرى غير المذكورة في المتن، وهي الإشارة إلى قدم سماع ابن عيينة من الزهري وطول ملازمته له، يدل على ذلك سياق الترجمة، إذ جاء فيها «وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة سنة وشهرين ونصف».

(٢) معرفة الطبقات من القرائن المساعدة في تمييز ارواة المتشابهين، وفي أهمية معرفة الطبقات يقول الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (ت٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، ط٢، ١٩٧٧م، دار الكتب العلمية، لبنان، (ص٤١): «ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضا بين التابعين، وأتباع التابعين»، وتقسيم الرواة إلى طبقات يكون بعد اعتبارات مثل الزمان والمكان والمرتبة العلمية. انظر: تيم، أسعد سالم، علم طبقات المحدثين، ط١، ١٩٩٤م، مكتبة الرشد، السعودية، (ص٤٢).

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٤/ ٣٥٨).

(٤) قد يقول قائل: لماذا قلتَ إن هدف البخاري الإشارة إلى الطبقة؟ لماذا لا يكون هدفه الإشارة إلى الإرسال في روايته عن عثمان؟ بدليل أنه قال (أدرك عثمان) ولم يقل (سمع عثمان). والجواب على ذلك يظهر في

ثانياً: الظاهر من صنيع البخاري في ذكره لشيوخ طلق أنه يرجح كونه من التابعين؛ ذلك أنه قدم ذكر إدراكه للصحابة وسماعه منهم، ثم أتى بعد ذلك برواية فيها أن طلقاً من الصحابة[1].

ثالثاً: قد يقول قائل: إذا كان البخاري يرى أن طلقاً من التابعين فلماذا ذكر الرواية الثانية التي فيها تصريح بكونه من الصحابة؟! والجواب على ذلك من وجهين، الأول: أنه أراد أن يشير إلى الخلاف في ذلك، لكن الراجح لديه أنه من التابعين. الثاني: أنه يرى أن طلقاً في طبقة التابعين من حيث الرواية، وأنه وإن كانت له صحبة[2] إلا أنه ليس له رواية، وهو ما يؤيده واقع كتب الرواية، فلم نجد فيها لطلق عن النبي ﷺ شيئاً، والله أعلم.

وبهذا يظهر توظيف الإمام البخاري لذكر شيوخ الراوي في الإشارة إلى طبقته، ويظهر أيضاً أن اهتمام الإمام البخاري كان منصباً على بيان الطبقة المعتبرة في الرواية، والله أعلم[3].

السبب الثالث: الإشارة إلى ضعف حديث الراوي المترجم:

تعد كثرة الرواية عن الضعفاء من الأسباب التي قد يضعف بها حديث الراوي[4]، وقد

سياق الترجمة، فلو أراد البخاري أن يشير إلى كون رواية طلق عن عثمان مرسلة لقال: أدرك عثمان وسمع عائشة. ذلك أن سماع طلق من عائشة ثابت، أثبته البخاري في الرواية المذكورة في الترجمة، فلما ذكر البخاري عثمان وعائشة بصيغة أدرك تبين أن المقصود من ذلك الإشارة إلى ثبوت إدراك طلق بن خشاف لعثمان وعائشة، وليست الإشارة إلى كون روايته عن عثمان مرسلة، ويؤيد ذلك أيضاً الرواية الأخيرة التي فيها التصريح بكون طلق من الصحابة، فسياق الترجمة كله يتكلم عن طبقة الراوي وليس عن كون الرواية فيها إرسال. ومن هنا نعلم أننا إذا أردنا أن نعرف سبب ذكر الإمام البخاري لشيوخ الرواة فلا بد أن ندرس سياق الترجمة وما ورد فيها من عناصر. والله أعلم.

(١) وهذا ما نقله عنه ابن حجر حين قال: «وأما البخاريّ وابن حبّان وابن أبي حاتم فذكروا أنه (أي طلق بن خشاف) تابعيّ، وأنه يروي عن عثمان وعائشة». ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، لبنان، (٣/ ٤٣٧).

(٢) قال الذهبي: «طلق بن خشاف له صحبة». الذهبي، **تجريد أسماء الصحابة**، دار المعرفة، لبنان، (ص٦٧٨).

(٣) ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء في التاريخ الكبير، (١/ ١٩)، (١/ ٢٢)، (٣/ ٣٢٦).

(٤) موضوع الرواية عن الضعفاء وحكمها وضوابطها فيه تفصيل، ليس هذا مكانه، وقد نقل ابن رجب عن الترمذي الخلاف في حكم الرواية عن الضعفاء، وبين ابن رجب الفرق بين كتابة حديث الضعفاء لمعرفته، وبين الرواية عنهم، وذكر هناك أصناف الضعفاء الذين تقبل الرواية عنهم، وأصناف الضعفاء الذين لا تقبل الرواية عنهم. وللاستزادة ينظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٧١–٣٧٥ و

أشار البخاري إلى ضعف بعض الرواة المترجمين من خلال ذكر شيوخهم، وبيان ذلك في المثال الآتي:

قال البخاري: «**محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مَعْبَد**[١] بن عبّاس الهاشمي القرشي عداده في أهل المدينة سمع منه ابن أبي أويس وأخوه، **يروي عن حرام بن عثمان**، ولم يثبت حرام»[٢].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: لم نجد من تكلم في محمد بن إبراهيم بجرح ولا تعديل، سوى ما قاله ابن أبي حاتم: «روى عن عبد الله بن عبد الرحمن[٣] وحرام بن عثمان، ... سئل أبي عنه فقال مجهول»[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه شيئاً[٥]. وهذا حاصل ما جاء في ترجمة محمد.

ثانياً: قول البخاري «لم يثبت حرام» يعني أنه -أي حراماً- ضعيف، بدليل ما ورد في ترجمته في التاريخ الكبير: «حرام بْن عثمان السلمي، ... منكر الحديث»[٦]. وقال عنه ابن

(٣٨١-٣٨٧).

(١) محمد بن إبراهيم بن عبد الله من الرواة الذين ذكرهم الخطيب في الموضح، مستدركاً على الإمام البخاري تفريقه بين هذا الراوي وراوٍ آخر جاء قبله بخمسة أسماء هو محمد بن إبراهيم الهاشمي، قال فيه البخاري: «محمد بن إبراهيم الهاشمي سمع إدريس بن يزيد الأودي، مرسل، سمع منه حرمي بن عمارة». وقد رجح الشيخ المعلمي في تحقيقه للموضح ما ذهب إليه الإمام البخاري من التفريق بين الراويين، وعلى كل حال فإن الأصل محاكمة الإمام البخاري إلى رأيه لا إلى رأي غيره، والله أعلم. انظر: الخطيب البغدادي، **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**، (١/ ٩-١١).

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (١/ ٢٦). وجاء في لسان الميزان: «وعند البخاري: ... ولم يثبت حديث حرام». انظر: العسقلاني، ابن حجر، **لسان الميزان**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية.

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري روى عن عمه معقل روى عنه عبد الله بن قدامة الجمحي روى أيضا عن جابر بن عبد الله. انظر: الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط١، ١٩٥٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، (٥/ ٩٥). ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

(٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٧/ ١٨٥).

(٥) انظر: ابن حبان، **الثقات**، (٩/ ٣٨).

(٦) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٣/ ١٠١)؛ **والضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، سوريا، (ص٣٨).

سعد: «كان كثير الحديث ضعيفاً»[1]، وذكره ابن حبان في المجروحين فقال: «كان غاليا في التشيع منكر الحديث... عن الشافعي قال: الحديث عن حرام حرام»[2]. فتبين بذلك أن حراماً شديد الضعف.

ثالثاً: ذكر حرام بن عثمان والتصريح بضعفه في ترجمة محمد بن إبراهيم، فيه إشارة إلى ضعف حديث محمد بن إبراهيم، لما يأتي:

١. الأصل في العناصر الواردة في الترجمة أن تعطي معلومة عن صاحب الترجمة نفسه، فالتصريح بضعف حرام في ترجمة محمد الأصل فيه أن يفيدنا في ترجمة محمد، خصوصاً أن البخاري ترجم لحرام ترجمة مستقلة ونبَّه على ضعفه فيها، فما الحاجة إذن إلى التصريح بضعفه في ترجمة محمد؟ نقول: لعل الحاجة هي الإشارة إلى ضعف محمد، والله أعلم.

٢. محمد بن إبراهيم لا يعرف حاله، ولم يروِ إلا عن حرام وعبد الله بن عبدالرحمن، وحرام ضعيف، وعبد الله لا يعرف حاله، فالنتيجة ضعف حديث محمد بن إبراهيم بالكلية.

ويلاحظ من المثال السابق أن الحكم على حديث الراوي من خلال شيوخه، يكون عند جهالة حال الراوي، وتعذر الحكم عليه لكونه من المقلين، وممن لا يروي إلا عن الضعفاء، فعندئذٍ يحكم على حديثه بالضعف، والله أعلم.

المطلب الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلاقاتهم بشيوخهم

السبب الأول: الإشارة إلى أن الراوي المترجم من أثبت الناس في هذا الشيخ:

تفيد معرفة أثبت الناس في الشيخ في ترجيح روايته عن هذا الشيخ عند الاختلاف مع غيره، وقد أشار البخاري في التاريخ الكبير إلى هذه العلاقة، فتراه يترجم للراوي ويذكر له شيخاً هو من أثبت الناس فيه، تنبيها منه على هذا الأمر، كقوله في ترجمة حفص بن غياث: «**حَفص بْن غِيَاث** بْن طلق بْن معاوية ...، **سَمِعَ الأعمش**، ...»[3]. وبيان هذا المثال على النحو

(١) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٥/ ٤٥٥).

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط ١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، سوريا، (١/ ٢٦٩).

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢/ ٣٧٠).

الآتي:

أولاً: حفص بن غياث، قال فيه ابن سعد: «وكان ثقةً مأموناً ثبتاً إلا أنه كان يدلس»[١]، وروى الخطيب عن يعقوب بن شيبة قوله: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، و يتقى بعض حفظه»[٢]، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة يقول: حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا (أي غير صالح)»[٣]. وحاصل الأمر أن حفص بن غياث ثقة مدلس، وحديثه من كتابه أوثق من حديثه من حفظه، وأوثق حديثه ما كان قبل أن يلي القضاء، ثم ساء حفظه بعد أن ولي القضاء، ثم اختلط في آخر عمره.

ثانياً: شيوخ حفص بن غياث كثر، فقد ذكر له المزي في التهذيب أكثر من أربعين شيخاً[٤]، إلا أن بينه وبين الأعمش –الشيخ المذكور في الترجمة– علاقة خاصة، فهو من أثبت الناس فيه، ودليل ذلك ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد عن علي بن المديني قال: «سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟ فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش. ولم أعلم حتى رأيت كتابه»[٥]، وفيه أيضاً عن ابن عمار قال: «وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع»[٦].

ثالثاً: نرى أن ذكر الأعمش في شيوخ حفص فيه إشارة إلى أنه من أثبت الناس في الأعمش، وأن أتقن روايات حفص إنما هي عن الأعمش، ومما يؤيد ذلك صنيع الإمام البخاري في الصحيح، فإنه قد أخرج لحفص بن غياث في (٩٢) موضعاً، منها (٨٧) موضعاً عن الأعمش[٧]، وهذا يؤكد ما ورد في النقطة الثانية عن العلاقة بين حفص والأعمش، والله أعلم

(١) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، (٦/ ٣٦٢).
(٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٩/ ٦٨).
(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٣/ ١٨٦).
(٤) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٧/ ٥٧-٥٩).
(٥) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (٩/ ٦٨).
(٦) المرجع السابق.
(٧) انظر: موقع جامع خادم الحرمين للسنة النبوية، (sunnah.alifta.net).

السبب الثاني: الإشارة إلى أن الراوي المترجم ضعيف في هذا الشيخ:

سبقت الإشارة إلى أن معرفة أثبت الرواة في الشيخ مهمة، وكذلك فإن معرفة الرواة الضعفاء عن هذا الشيخ أيضاً مهمة، للسبب ذاته المتمثل في معرفة مدى احتمال هذا الراوي للتفرد عن الشيخ، وللترجيح بين الرواة عند اختلافهم في الرواية عن شيخهم.

وقد أشار البخاري في مواضع من كتابه إلى كون الراوي المترجم من أضعف الرواة في الشيخ المذكور في الترجمة، كقوله في ترجمة صالح بن أبي الأخضر: «**صالح بْن أَبِي الأخضر، عَنِ الزُّهْرِيّ**، لين، ... قَالَ يَحْيَى: ليس بشيء»[(١)]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: صالح بن أبي الأخضر من كبار أتباع التابعين، قال عنه البخاري «لين»[(٢)]، وضعفه النسائي[(٣)]، وأبو حاتم[(٤)]، وذكره العجلي في الثقات وقال: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»[(٥)]، وحاصل أمره أنه كما قال ابن حجر: «ضعيف يعتبر به»[(٦)].

ثانياً: علاقته بالزهري: قال ابن معين: «ليس بشيء في الزهري»[(٧)]. وروى ابن سعد عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: «سَأَلْتُ صَالِحَ بْنَ أبي الأَخْضَرِ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ هَذَا الَّذِي تَرْوِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ؟ فَقَالَ: مِنْهُ مَا حَدَّثَنِي بِهِ وَمِنْهُ مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ. فَلا أَدْرِي مَا هَذَا مِنْ هَذَا»[(٨)]. وقال أبن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن صالح فقال: ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابين أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا»[(٩)].

ويظهر من كلام العلماء أن صالح بن أبي صالح ضعيف، إلا أنه أشد ضعفاً في الزهري لأن رواياته عنه اختلطت عليه، فلم يميز السماع من غيره.

---

(١) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٤/ ٢٧٣).
(٢) انظر: البخاري، المرجع السابق؛ **والضعفاء الصغير**، (ص٥٨).
(٣) انظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، (ص٥٧).
(٤) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٤/ ٣٩٤).
(٥) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)، **تاريخ الثقات**، ط ١، ١٩٨٤م، دار الباز، السعودية، (ص٢٢٥).
(٦) ابن حجر، **تقريب الهذيب**، (ث ٢٧١).
(٧) ابن معين، **التاريخ**، (ص٤٣).
(٨) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، (٧/ ٢٠١). وانظر أيضاً: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٤/ ٣٩٤).
(٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٤/ ٣٩٤).

ثالثاً: اختيار البخاري للزهري دون غيره وذكره في شيوخ صالح فيه إشارة إلى علاقة خاصة بينهما، تتمثل في ضعف صالح في الزهري، ويؤيد ذلك ما قاله البخاري مباشرة بعد ذكر الزهري إذ قال: «صالح بْن أَبِي الأخضر، عَنِ الزُّهْرِيّ، لين»، فذكر الحكم بتليين صالح، بعد ذكر الشيخ مباشرة، مشعر بأن ذكر هذا الشيخ له علاقة بالحكم والله أعلم.

السبب الثالث: الإشارة إلى كثرة روايات الراوي المترجم عن شيخه:

كثرة روايات الراوي عن شيخ معين، لها حالتان: الأولى إيجابية، وذلك إذا كانت ناتجة عن طول الملازمة للشيخ[1]، والثانية سلبية، وذلك إذا كان الراوي قد تحمل هذه الروايات عن شيخه بطرق تحمل غير سليمة، أو اختلطت عليه أحاديث شيخه لكثرتها فلم يضبطها، وغير ذلك، فعندئذٍ تصير كثرة الروايات عن شيخ معين سبباً في تضعيف الراوي عن ذلك الشيخ. وقد حرص البخاري في تراجم كتابه على الإشارة إلى هذا الأمر، فتراه أحياناً يذكر للراوي المترجم شيخاً هو من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم، وفي المثالين الآتيين توضيح لذلك.

المثال الأول:

قال البخاري – رحمه الله –: «**أفلَح بْن حميد بْن نافع** ...، سَمِعَ القاسم بْن مُحَمَّد، سَمِعَ منه وكيع وأَبُو نعيم، ...»[2]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: أفلح بن حميد من كبار أتباع التابعين، وممن روى لهم البخاري في الصحيح[3]، ووثقه ابن سعد[4] وابن معين[5] وأبو حاتم[6].

ثانياً: عند البحث في شيوخ أفلح، وجدنا أن أكثر شيخ روى عنه هو القاسم، وهو نفسه المذكور في الترجمة، فكأن البخاري أراد أن يشير إلى أن جل رواية أفلح إنما هي عن القاسم.

ثالثاً: روايات أفلح بن حميد في صحيح البخاري كلها عن القاسم بن محمد، مما يدل على

---

(١) انظر: رشيد، محمود أحمد يعقوب، **الملازمة وأثرها على الراوي والمروي**، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد ٢/أ، ٢٠٠٩م، ص١٣٣.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢/٥٣).

(٣) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص١١٤).

(٤) انظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، (٥/٤٦٣).

(٥) انظر: يحيى بن معين، **التاريخ**، (ص٦٨).

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢/٣٢٤).

اختصاص أفلح بن حميد بالرواية عن القاسم دون غيره من الشيوخ[١].

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «سَعِيد بن بشير مولى بني نصر، عَنْ قتادة، روى عنهُ الوليد بْن مُسْلِم ومَعْن بْن عيسى، يتكلمون في حفظه، نراه أباعَبْد الرَّحْمَن الدمشقي الَّذِي روى عنهُ هشيم: عَنْ أَبِي عَبْد الرَّحْمَن عَنْ قتادة» [٢]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: سعيد بن بشير ذكره ابن حجر في الطبقة الوسطى من أتباع التابعين[٣]، وقد اختلفت أقوال العلماء فيه، منهم من وثقه كشعبة[٤]، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم[٥]، وابن عيينة[٦]، وأبي حاتم[٧]. ومنهم من ضعفه كابن معين[٨]، وأبي داود[٩]، والنسائي[١٠]، وأشار إلى ذلك البخاري بقوله في الترجمة «يتكلمون في حفظه»[١١]، فضَعْفُه من قبل حفظه.

ثانياً: أما علاقته بقتادة، فيقول ابن أبي حاتم: «قال ابن نمير: سعيد بن بشير ... يروي عن قتادة المنكرات.... سمعت أبي يقول قلت لأحمد بن صالح: سعيد بن بشير دمشقي شامي كيف هذه الكثرة عن قتادة. قال: كان أبوه بشير شريكاً لأبي عروبة فَأَقْدَمَ بشيرٌ ابنه سعيداً البصرةَ يطلب الحديث مع سعيد بن أبي عروبة.»[١٢] وقال ، وقال ابن حبان: «وكان

---

(١) يجدر النبيه هنا إلى والد أفلح اسمه حميد بن نافع، وفي رجال الصحيح من اسمه حميد بن نافع، وقد ظننت للوهلة الأولى أنه والد أفلح، إلا أنني وجدت في التاريخ الكبير ترجمتين لرجلين اثنين اسمهما حميد بن نافع، يفرق فيهما البخاري بين حميد بن نافع والد أفلح، وبين حميد بن نافع الآخر الذي خرج له في الصحيح. انظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢/ ٣٤٧).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٦٠).

(٣) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص٢٣٤).

(٤) انظر: ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، (٤/ ٤١٣).

(٥) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٤/ ٧).

(٦) انظر: ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، (٤/ ٤١٤).

(٧) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٤/ ٧).

(٨) يحيى بن معين، **التاريخ**، (ص٥٠).

(٩) السجستاني، أبو داود سليمان بن أشعث (ت ٢٧٥)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: محمد علي العمري، ط١، ١٩٨٣م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، (ص٢٥٢).

(١٠) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، (ص٥٢).

(١١) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٣/ ٤٦٠)؛ **والضعفاء الصغير**، (ص٤٩).

(١٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والعديل**، (٤/ ٧).

رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه»[1]. قلت: وواقع كتب العلل يؤيد الكلام السابق، فإن في غير موضع منها ذكر عدد من الأحاديث التي خولف فيها سعيد بن بشير عن قتادة، وليس القول فيها قول سعيد[2].

ثالثاً: يظهر لي أن ذكر قتادة شيخاً لسعيد، فيه إشارة إلى أن سعيداً مكثر عن قتادة، إلا أنه مع كثرة رواياته عن قتادة فإنه ضعيف فيه لاختلاط روايات قتادة عليه، وهذه هي الحالة الثانية التي تؤثر فيها كثرة الرواية سلباً على الراوي، ويؤيد ذلك قول البخاري بعد ذلك «يتكلمون في حفظه» وهي العبارة التي تنسجم مع طبيعة العلاقة بين سعيد وقتادة، والله أعلم.

المبحث الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع

المطلب الأول

الإشارة إلى ثبوت سماع الراوي المترجم من شيخه

عُني الإمام البخاري بإثبات سماع الرواة من شيوخهم، حتى وظَّف لذلك باقي عناصر الترجمة في بعض الأحيان، بحيث يذكر بلد الراوي، وسنة وفاته، ورحلاته، ويذكر من الروايات ما يدلل به على سماع الراوي من شيخه، وفي المثالين الآتيين بيان ذلك:

المثال الأول: قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «**عبد الله بن شُبْرُمَة** أبو شبرمة الضبي الكوفى، **سَمِعَ ابْن سيرين والشَّعْبِيّ وأبا زرعة**، سَمِعَ منه شُعْبَة، كناه ابْن عيينة. قَالَ مسدد: حَدَّثَنَا ابْن دَاوُد قَالَ: سمعت سُفْيَان يَقُولُ: فقهاؤنا ابْن شبرمة، وهو عم عمارة بْن القعقاع وعمارة أكبر منه، قَالَ يَحْيَى بْن بكير: مات سنة أربع وأربعين ومائة، قَالَ علي قلت لسفيان: كَانَ ابْن شبرمة جالس الْحَسَن؟ قَالَ: لا، ولكن **رأى ابْن سيرين بواسط**»[3]. وبيان

(١) ابن حبان، **المجروحين**، (١/ ٣١٩).

(٢) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي و محمد بن صالح الدباسي، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة ودار ابن الجوزي، السعودية، (٦/ ١١، ٢٤٤، ٢٥٤)، (٧/ ٨٩)، (٨/ ١٠١)، (٩/ ٢٠٤)، (١٠/ ٢٥٩).

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٥/ ١١٧).

هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: عبد الله بن شبرمة من التابعين الثقات[١]، وقد ذكر له البخاري في هذه الترجمة ثلاثة شيوخ، هم: محمد بن سيرين، والشعبي، وأبو زرعة[٢]. أما الشعبي وأبو زرعة فظهر لنا بعد البحث[٣] أنهما أكثر شيخين روى عنهما ابن شبرمة، وليس هذا موضوع بحثنا هنا.

ثانياً: الذي يهمنا في هذا المقام هو محمد بن سيرين، وقد ذكره البخاري وصرح بأن ابن شبرمة سمع منه، ثم ذكر في نهاية الترجمة أن ابن شبرمة رآه بواسط. ولا تعارض بين تصريح البخاري بسماع ابن شبرمة من ابن سيرين، وبين ما ذكره من رؤيته له بواسط، بل إنه جاء بهذه الرواية ليؤكد صحة سماع ابن شبرمة من ابن سيرين، وليس لينفي السماع، والدليل أنه قال في البداية «سمع ابن سيرين»، فلو أراد أن ينفي السماع، لقال «عن ابن سيرين» ثم جاء بالرواية التي تذكر الرؤية.

ثالثاً: أما فيما يتعلق بسماع ابن شبرمة من ابن سيرين فقد قال يحيى بن معين: «دخل ابن سِيرِين الْكُوفَة فِي وَقت لم يكن ابن شبْرمَة وَلَكِن لَعَلَّه سمع مِنْهُ فِي الْمَوْسِم»[٤]، وهذا يفسر إيراد البخاري للرواية التي تذكر لقاءهما بواسط، لأنه – رحمه الله – لما قال «سمع ابن سيرين»، علم أن هذا السماع بحاجة إلى دليل، خصوصاً أن ابن سيرين دخل الكوفة في وقت لم يكن بها ابن شبرمة، فأتى بتلك الرواية، وهي عند الدولابي بسند صحيح عن ابن شبرمة قال: «دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ بِوَاسِطَ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَجْرَى عَلَى رُؤْيَا، وَلَا أَخْبَرَ عَنْ فَتْوًى مِنْهُ»[٥]. فتبين بذلك أن الإمام البخاري – رحمه الله – ذكر ابن سيرين في شيوخ ابن شبرمة لإثبات سماعه منه، والله أعلم.

المثال الثاني: قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «سَعِيد بْن أَبِي عروبة أبو النضر واسم أبي عروبة مهران مولى لبْني عدي بْن يشكر، الْبَصْرِيّ، ... سَمِعَ النضر بْن أنس»[٦]. وبيان

(١) انظر: ابن سعد، **الطبقات**، (٦/ ٣٣٧)؛ المزي، **تهذيب الكمال**، (١٥/ ٧٦).
(٢) وذكر الحسن في سياق نفي أن يكون ابن شبرمة جالسه.
(٣) انظر: موقع جامع خادم الحرمين للسنة النبوية، (sunnah.alifta.net).
(٤) يحيى بن معين، **التاريخ**، (٤/ ٢٠٨).
(٥) الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣١٠هـ)، **الكنى والأسماء**، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط ١، ٢٠٠٠م، دار ابن حزم، لبنان، (١/ ٣٦٧).
(٦) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٣/ ٥٠٤).

هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: سعيد بن أبي عروبة من رجال الصحيح، وهو ثقة مكثر، إلا أنه كان يدلس ويرسل، واختلط بأخرة[1]، وقد ذكر له البخاري في هذه الترجمة شيخاً واحداً وهو النضر بن أنس بن مالك الأنصاري، التابعي الثقة، أحد رجال الصحيح.

ثانياً: لما كان سعيد بن أبي عروبة موصوفاً بالتدليس والإرسال، غلب على ظننا أن ذكر الشيخ له علاقة بهذا الموضوع، فوجدنا ما يلي:

١. أخرج الإمام البخاري في صحيحه حديثاً واحداً من رواية سعيد قال: سمعت النضر بن أنس يحدث قتادة، في التصوير[2]، وقال في موضع آخر: «سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، هَذَا الوَاحِدَ»[3]. وفي هذا تأكيد صريح من الإمام البخاري لسماع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس، وفيه أنه خصص السماع بهذا الحديث فقط.

٢. الأصل أن رواية سعيد بن أبي عروبة إنما هي عن قتادة عن النضر بن أنس، وقد أخرج البخاري في الصحيح لسعيد عن قتادة عن النضر[4]، ولما كان سعيد موصوفاً بالتدليس والإرسال، بحيث يغلب على الظن أنه لم يسمع هذا الحديث من النضر، أراد الإمام البخاري أن يؤكد سماعه لهذا الحديث، وقد بين ابن حجر صورة ذلك فقال: «قوله: سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة. كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتمعا فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه»[5].

ويظهر بذلك أن الإمام البخاري ذكر النضر بن أنس في شيوخ سعيد، للإشارة إلى ثبوت سماعه منه، وأن هذا السماع سماع مخصوص بحديث واحد. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تتبع الإمام البخاري للرواة من حيث سماعهم من شيوخهم، وتفتيشه عما سمعه هؤلاء الرواة من شيوخهم وما لم يسمعوه، ولا يخفى ما في هذا الأمر من دقة وصعوبة

(١) انظر: ابن سعد، **الطبقات**، (٧/ ٢٠٢)؛ ابن معين، **التاريخ**، (٤/ ٩٣)؛ ابن حبان، **الثقات**، (٦/ ٣٦٠).
(٢) انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، (كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، ح٥٩٦٣).
(٣) انظر: المرجع السابق، (كتاب البيوع، باب بيع التصاوير، ح٢٢٢٥).
(٤) وقفت في الجامع الصحيح على روايتين هما رقم (٢٤٩٢)، (٢٥٢٧).
(٥) ابن حجر، **فتح الباري**، (١٠/ ٣٩٣).

وجهد.

المطلب الثاني

الإشارة إلى ثبوت اللقاء بين الراوي المترجم وشيخه

كما عني الإمام البخاري ببيان سماع الرواة من شيوخهم، فقد عني أيضاً ببيان ما يتعلق باللقاء بينهم، ليتوصل بذلك إلى نتيجة حول ثبوت السماع أو انتفائه بين الراوي وشيخه(١).

ومن الأمثلة على ذلك قول البخاري: «**إِبْرَاهِيم بْن يزيد بن عمرو النخعي**، قَالَ أَبُو نعيم مات سنة ست وتسعين، وقَالَ لي أَحْمَد بْن سَعِيد: سمعت عبد الله بن داود بن الأعمش قَالَ مات إِبْرَاهِيم ابْن ثمان وخمسين وأنا يومئذ ابْن خمس وثلاثين، ... **سَمِعَ علقمة ومسروقا والأسود**، ...، وَقَالَ لَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ أَنَّ النَّخَعِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ **دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ** فَرَأَى عَلَيْهَا ثَوْبًا أَحْمَرَ، فَقَالَ لَهُ أَيُّوبُ وَكَيْفَ دَخَلَ عَلَيْهَا؟ قَالَ كَانَ يَحُجُّ مَعَ عَمِّهِ وَخَالِهِ **فَدَخَلَ عَلَيْهَا وهو غلام** ...»(٢). وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: إبراهيم النخعي تابعي ثقة، مكثر من الإرسال، وهو من رجال الصحيح(٣)، وقد ذكر له البخاري في الترجمة أربعة شيوخ: علقمة بن قيس، ومسروقاً، والأسود، صرح بسماع النخعي منهم(٤)، ثم ذكر عائشة رضي الله عنها، في سياق رواية تبين أن النخعي دخل عليها وهو غلام.

ثانياً: أما علقمة ومسروق والأسود، فالظاهر أن البخاري ذكرهم لكثرة رواية النخعي عنهم، خصوصاً روايته عن الأسود وعلقمة.

ثالثاً: وأما عائشة –وهي موضع البحث– فقد ذكرها البخاري في سياق رواية تدل على

---

(١) أضف إلى ذلك أن موضوع إثبات اللقاء بين الراوي وشيخه فيه إشارة ضمنية إلى طبقة الراوي، وقد سبق الكلام عن ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة، وفيه إشارة ضمنية إلى عدم ثبوت السماع، وسيأتي الكلام عله في المبحث الثالث من هذا الفصل إن شاء الله.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (١/٣٣٣).

(٣) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص٩٥).

(٤) قال ابن أبي حاتم في **المراسيل** (ص٩): «عن مُسَدَّد قال كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَصْحَابُنَا يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ سَمِعَ مِنْ عَلْقَمَةَ»، ورواية النخعي عن علقمة كثيرة في الصحيح، مما يدل على ثبوت سماعه منه.

أن النخعي لقيها وهو غلام في موسم الحج، فدل ذلك على أن في ذكر عائشة إشارة إلى ثبوت اللقاء بينها وبين النخعي، وأن سماعه منها غير ثابت لكونه لقيها وهو صغير.

رابعاً: نفى علي بن المديني –وهو شيخ البخاري– أن يكون النخعي لقي عائشة، وقال: «هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ»[1]، نقول: رواية سعيد عن أبي معشر في صحيح مسلم، وعلى فرض أن يكون الحديث ضعيفاً، فإن سياق الترجمة يقوي احتمال اللقاء، فإن البخاري ذكر في الترجمة أن النخعي مات سنة ست وتسعين وهو ابن ثمان وخمسين سنة، وبناء على ذلك يكون مولده سنة ثمان وثلاثين، وبما أن عائشة رضي الله عنها توفيت سنة سبع وخمسين أو ثمان وخمسين[2]، فإن احتمال اللقاء بينهما قوي، وهو ما أشار إليه البخاري بذكره لسنة وفاة النخعي، والله أعلم.

المطلب الثالث

الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي المترجم من شيخه

يحرص الإمام البخاري من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير على الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي من شيخه المذكور في الترجمة، سواء كان هذا نفي مطلقاً، أم مختصاً بأحاديث معينة، وسواء أكان قطعياً أم محتملاً، ولتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي:

قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «زهير بْن قيس البَلَوِيّ، يعد في المصريين، عن علقمة بن

رِمْثَة، روى عنهُ سويد بْن قيس»[3]. وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: زهير بن قيس مختلف في صحبته، وليس له شيخ إلا علقمة بن رِمْثة، ولم يرو عنه إلا سويد بن قيس[4]، ونقل ابن حجر عن الحسيني قوله إن زهيراً مجهول، ثم عقب فقال: «بل هو معروف»[5]، ولم نجد له إلا حديثاً واحداً، سيأتي بعد قليل إن شاء الله. وعلقمة بن رمثة

(١) انظر: ابن أبي حاتم، **المراسيل**، (ص٩).
(٢) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٣٥/ ٢٣٥).
(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٣/ ٤٢٨).
(٤) انظر: ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد (ت٣٤٧هـ)، **التاريخ**، ط ١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، لبنان، (١/ ١٨٩).
(٥) ابن حجر، **تعجيل المنفعة**، (٢/ ٢٤)، وقد رجعت إلى كتاب الإكمال للحسيني فلم أجد قوله الذي نقله ابن حجر، انظر: الحسيني، محمد بن علي بن الحسن (ت٧٦٥هـ)، **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند**

صحابي ممن بايع تحت الشجرة[1]، ولم نجد من روى عنه غير زهير بن قيس.

ثانياً: في قول البخاري: «عن علقمة بن رمثة» إشارة إلى انتفاء سماع زهير منه، ودليل ذلك ما صرح به البخاري في ترجمة علقمة حين قال: «علقمة بْن رمثة البلوي: قَالَ عَبْد اللَّه بْن صَالِحٍ – بلغني عَنْهُ – قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْن أَبِي حبيب عَنْ سويد بْن قيس عَنْ زهير بْن قيس البلوي عَنْ علقمة بْن رمثة البلوي قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَمْرو بْن العاص إلى البحرين ...، قَالَ مُحَمَّد: لا يعرف لزهير سماع من علقمة»[2]. فقول البخاري «لا يعرف لزهير سماع من علقمة» يفسر قوله في ترجمة زهير: «عن علقمة».

ثالثاً: قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على هذا الحديث بعد أن نقل نفي البخاري للسماع: «كذا قال (أي البخاري)، مع أن زهيراً كبير وسماعه من علقمة غير مستنكر، خاصة وأنه شهد فتح مصر»[3]، نقول: نحن مع الشيخ شعيب – رحمه الله – فيما ذهب إليه، لكن الإمام البخاري لم يجزم بنفي سماع زهير من علقمة، وإنما قال: لا يعرف له سماع من علقمة، في إشارة منه إلى أنه لم يقف على ما يثبت سماع زهير من علقمة[4].

المبحث الثالث

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بعلل رواياتهم المذكورة في الترجمة

المطلب الأول

الأسباب المتصلة بعلل الإسناد

السبب الأول: الإشارة إلى تعارض الوقف والرفع:

يعد التمييز بين المرفوع والموقوف، أمراً في غاية الأهمية للمشتغل بعلم الحديث وعلله، لما له من أثر في استنباط الأحكام الفقهية، وقد أكثر الإمام البخاري – رحمه الله – –وهو طبيب

الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، (ص١٥٢).

(١) انظر: ابن يونس، **التاريخ**، (١/ ٣٥٣)

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٧/ ٤٠).

(٣) الأرناؤوط، شعيب محرم، **تحقيق: مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (٣٩/ ٥١٤).

(٤) وانظر معنى قول البخاري «لا يعرف لفلان سماع من فلان» في بحث سعيد بواعنة **عبارات نفي السماع عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير**، (ص٧٠٣).

الحديث في علله– من ذكر الأمثلة على هذا الموضوع في تراجم الرواة في كتابه، وكان في بعض المواطن يذكر للراوي المترجم شيخاً، لا يذكره إلا ليبين أن هذا الراوي اختلف مع راوٍ آخر عن هذا الشيخ في رفع الحديث ووقفه. وفي المثالين الآتيين بيان ذلك:

المثال الأول: قال البخاري: «**مُحَمَّد بْن خُـثَيْم بْن عِرَاكِ ...، عَنْ أَبِيه عَنْ جده سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ فِي الصدقة، لم يرفعه**، سَمِعَ منه خَالِد بْن مخلد، **ورفعه حماد بْن زيد ويحيى بْن سَعِيد وعدة**»[٥].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن خثيم ذكره ابن حبان في الثقات[٦]، ولم نجد من تكلم فيه بجرح ولا تعديل[٧]، وقد ذكر له ابن أبي حاتم ثلاثة من التلاميذ[٨] غير خالد بن مخلد، مما يخرجه عن حد الجهالة، وأما شيخه، فهو أبوه خثيم، ولم نجد لمحمد شيخاً غيره، وخثيم من صغار التابعين، روى له الإمام البخاري في الجامع الصحيح حديثاً واحداً[٩]، ووثقه النسائي[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١].

ثانياً: بين الإمام البخاري أن محمد بن خثيم خالف غيره من تلاميذ خثيم، فرواه محمد موقوفاً على أبي هريرة بينما رفعه الآخرون، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري على النحو الآتي:

(٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، (١/ ٧١).
(٦) ابن حبان، **الثقات**، (٩/ ٤٧).
(٧) جاء في كتاب مصباح الأريب (٣/ ١١٨): «محمد بن خثيم بن عراك وقال الأزدي: يتكلمون فيه»، المصنعي، محمد أحمد، **مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب**، ط١، ٢٠٠٥م، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن. قلت: ولم أجد قولاً للأزدي في محمد بن خثيم
(٨) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٧/ ٢٤٦).
(٩) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص١٩٢).
(١٠) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٨/ ٢٢٩).
(١١) انظر: ابن حبان، **الثقات**، (٦/ ٢٧٤).

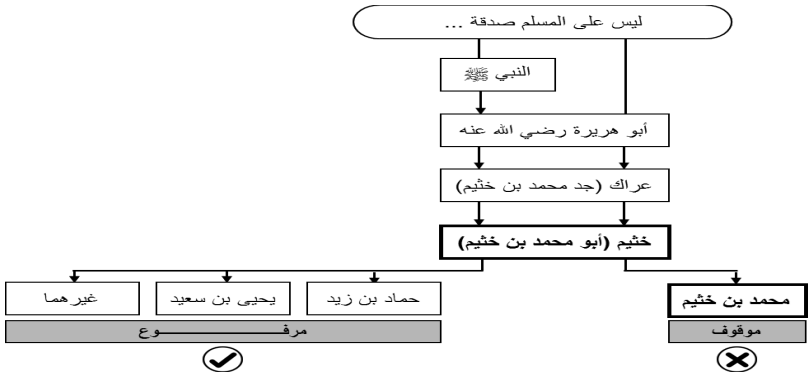

ثالثاً: لم نجد الرواية الموقوفة، ووجدنا الرواية المرفوعة عند البخاري في الصحيح من رواية يحيى بن سعيد ووهيب بن خالد عن خثيم بن عراك[1]، وأما رواية حماد عن خثيم فهي عند النسائي في سننه[2]، وفي رواية البخاري للحديث المرفوع في الصحيح، إشارة إلى أنه يرجح المرفوع.

رابعاً: ذِكرُ البخاري لخثيم في ترجمة محمد، وإيراده لهذه الرواية، فيه إشارة إلى ضعفه، وواضح أن ذكر خثيم في شيوخ محمد ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود إيراد الرواية التي فيها مخالفته لغيره من الثقات. ولا نستبعد أن تكون هذه الرواية الوحيدة لمحمد، فإننا لم نجد له غيرها.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «**إبراهيم بن إسماعيل بْن مُجَمِّع بْن جارية** الْأَنْصَارِيّ الْمَدَنيّ ... كثير الوهم عَنِ الزُّهْرِيّ، وقَالَ وكيع عَنْ إِبْرَاهِيم **عَنْ عَمْرو بْن دينار** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **رفعه**: الرجل أحق بِهِبَتِهِ ما لم يثب منها، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه **وروى ابْن عيينة عَنْ عَمْرو** عَنْ سالم عَنِ ابْن عُمَر **عَنْ عُمَر قوله، وهذا أصح**»[3]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

(١) انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، (كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، ح١٤٦٤)..

(٢) انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، **المجتبى من السنن**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، (٥ / ٣٦).

(٣) البخاري، **التاريخ الكبير**، (١/ ٢٧١).

أولاً: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع من كبار أتباع التابعين[١]، ضعفه غير واحد من العلماء من جهة ضبطه –وبالأخص ضبطه للأسانيد– كابن معين[٢]، والنسائي[٣]، وأبو حاتم[٤]، أما البخاري فذكره في الضعفاء وقال: «كثير الوهم عن الزهري... يكتب حديثه»[٥]. ونقل الترمذي عنه قوله: «صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلَطُ»[٦]. وروى له في الصحيح عن الزهري تعليقاً مقروناً بغيره[٧].

ثانياً: الشيخان اللذان ذكرهما البخاري لابن مجمع في الترجمة السابقة هما: الزهري؛ وذكره صراحة، للتنبيه على كثرة وهم ابن مجمع في الرواية عنه، وعمرو بن دينار –وهو موضع بحثنا هنا–؛ وذكره في سياق رواية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لحديث الهبة.

ثالثاً: بين الإمام البخاري أن ابن مجمع خالف ابن عيينة في رواية هذا الحديث عن عمرو بن دينار، فرفعه ابن مجمع، وذكره ابن عيينة موقوفاً، ورواية ابن مجمع المرفوعة أخرجها ابن ماجة[٨]، أما رواية ابن عيينة الموقوفة فهي عند البيهقي في السنن الكبرى[٩]، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري على النحو الآتي:

(١) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص٨٨).
(٢) نقل ذلك ابن عدي في **الكامل**، (١/ ٣٧٨). قال ابن معين: ليس بشيء.
(٣) انظر: النسائي، **الضعفاء والمتركون**، (ص ١١). قال النسائي: ضعيق مدني.
(٤) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢/ ٨٤). قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.
(٥) البخاري، **الضعفاء الصغير**، (ص١٢).
(٦) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، **العلل الكبير**، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة النهضة العربية، لبنان، (ص٣٩٣).
(٧) انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، (كتاب بدء الخلق، باب وبث فيها من كل دابة، ٣٢٩٩).
(٨) انظر: ابن ماجة، السنن، (كتاب الهبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها، ح٢٣٨٧).
(٩) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط٣، ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، لبنان، (كتاب الهبات، باب المكافأة في الهبة، ح١٢٠٢٥).

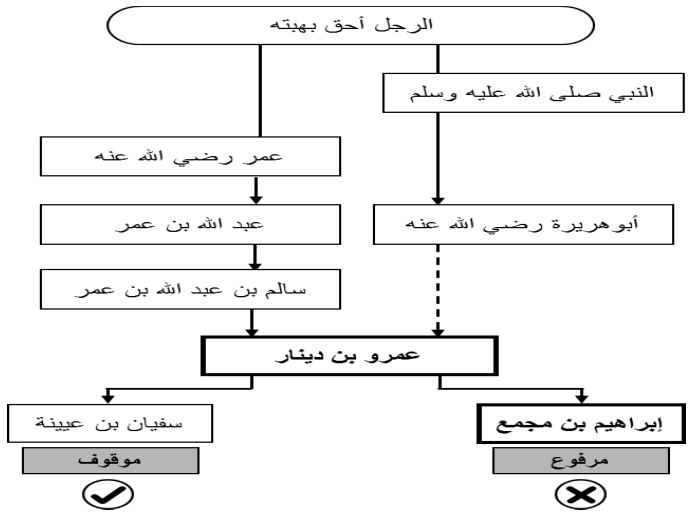

ويظهر في شجرة الإسناد أن المشكلة في رواية ابن مجمع عن عمرو ليست مقتصرة على رفع الحديث فحسب، وإنما فيها انقطاع بين عمرو بن دينار وأبي هريرة[1]، وفيها اختلاف في الإسناد كذلك، فالأول عن أبي هريرة، والثاني عن عمر رضي الله عنهما. وقد صحح البخاري الحديث الموقوف عن عمر.

رابعاً: يظهر لي أن ذكر الإمام البخاري لعمرو بن دينار في شيوخ ابن مجمع، وإيراده للرواية السابقة، فيه إشارة إلى موطن الضعف في رواية ابن مجمع عن عمرو بن دينار، ألا هو ضبط الإسناد، وبعد البحث في روايات ابن مجمع عن عمرو بن دينار وجدث له حديثاً آخر يخالف فيه غيره في الرفع والوقف، وهو حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، وقد فصل الدارقطني الخلاف في رفعه ووقفه بين الرواة عن عمرو بن دينار[2]، واللافت للنظر أن الإمام البخاري لم يخرج هذا الحديث في الصحيح على الرغم من أنه ترجم لباب من الأبواب بقوله: «باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»[3]، لكنه لم يذكر فيه الحديث السابق، وقد عزا ابن حجر عدم إخراج البخاري لهذا الحديث في صحيحه إلى كونه مختلف في

(١) قال ابن أبي حاتم في **الجرح والتعديل** (٦/ ٢٣١): «سئل أبو زرعة: هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ فقال: لا لم يسمع منه». لذلك جعلت الخط الواصل بينهما متقطعاً.

(٢) انظر: الدارقطني، **العلل**، (١١/ ٨٣ وما بعدها).

(٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، (١/ ١٣٣).

رفعه ووقفه[١].

- السبب الثاني: الإشارة إلى تعارض الوصل والإرسال:

نبَّه البخاري - رحمه الله - إلى تعارض الوصل والإرسال، في غير ما موضع من التاريخ الكبير، ومثال ذلك قوله في ترجمة أحد الرواة: «**جراح بْن الضحاك الكندي**، ... قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ بابْنَهَا وَزَوْجِهَا قَتِيلَيْنِ فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي عَنْهُمَا. وَقَالَ لِي الجعفي عَنْ معاوية بْن عَمْرو عَنْ أَبِي إِسْحَاق عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ علقمة عَنْ عُمَر بْن عَبْد العزيز: جاءت امرأة بابنيها النَّبِيّ ﷺ. فذكر نحوه، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه: وهذا أصح بإرساله وانقطاعه»[٢]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: جراح بن الضحاك صدوق من كبار أتباع التابعين[٣]، قال فيه البخاري: مقارِب الحديث[٤]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وشيخه علقمة بن مرثد ثقة من رجال الصحيح[٧].

ثانياً: ذكر البخاري علقمة في سياق رواية للتنبيه على تعارض الوصل والإرسال في رواية جراح وسفيان عنه، وقد رجح البخاري الرواية المرسلة، وفيما يلي بيان الطرق

---

(١) قال ابن حجر في **الفتح** (٢/ ١٤٩): «هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يغني عنه».

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢/ ٢٢٨)،

(٣) انظر، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص١٣٨).

(٤) انظر: الترمذي، **العلل الكبير**، (ص٣٩٤). ومصطلح «مقارب الحديث» قال عنه الدكتور محمد حوى: «هو من مصطلحات الاعتبار النازلة عند البخاري» محمد حوى، **منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل**، (ص٤٠٥). وفي موقع ملتقى أهل الحديث على شبكة الإنترنت (www.ahlalhdeeth.com) مقالة قصيرة عن معنى هذا المصطلح عند البخاري، عنوانها «**إعلام أهل الحديث بقول البخاري مقارب الحديث**» خرج فيها صاحبها بما يشبه كلام الدكتور محمد حوى وهو كونها تدل على من يكتب حديثه ولا يحتمل تفرده.

(٥) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢/ ٥٢٤).

(٦) انظر: ابن حبان، **الثقات**، (٦/ ١٤٩).

(٧) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، (٢٠/ ٣٠٨).

المذكورة:

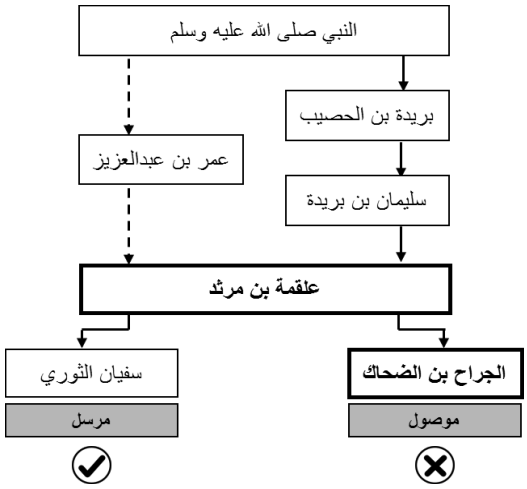

ثالثاً: لا شك أن الثوري أوثق من الجراح بوجه عام، وقد تبين لنا أن روايات الجراح بن الضحاك عن علقمة قليلة جداً مقارنة بروايات سفيان الثوري عن علقمة، إضافة إلى أن البخاري أخرج لسفيان عن علقمة في الصحيح حديث «أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»[(١)]، وعلى الرغم من أن الجراح بن الضحاك روى هذا الحديث عن علقمة[(٢)] إلا أن البخاري لم يخرجه، وفي هذا تأكيد لكون الثوري أثبت في علقمة من الجراح، لذلك رجح البخاري الرواية المرسلة لسفيان عن علقمة.

رابعاً: لم نجد رواية الجراح الموصولة عند غير البخاري، أما رواية سفيان المرسلة فهي عند ابن أبي شيبة في مصنفه «عن مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عن مِسْعَرٌ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدَ، قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: مَرَّتِ امْرَأَةٌ بِابْنَهَا وَزَوْجِهَا قَتِيلَيْنِ ...» [(٣)]، وما جاء في هذه الرواية يفسر قول البخاري في آخر الترجمة: «وهذا أصح بإرساله وانقطاعه»، فإنه أراد بالإرسال رواية عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ، وأراد بالانقطاع رواية علقمة بن مرثد عن

(١) انظر: البخاري، **الجامع الصحيح**، (كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ٥٠٢٨).
(٢) انظر: الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد (ت ٢٨٠هـ)، **الرد على الجهمية**، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، ط٢، ١٩٩٥م، دار ابن الأثير، الكويت، (ص١٨٧).
(٣) ابن أبي شيبة، **المصنف**، (٤/٢٠٦/١٩٣٤٨).

عمر بن عبد العزيز[1]، حيث إن بينهما من لم يُذكَر.

المطلب الثاني

الأسباب المتصلة بعلل المتن

- السبب الأول: الإشارة إلى مخالفة الراوي لغيره في المتن:

قال الإمام البخاري – رحمه الله –: «**طَـريف بْن شهاب** أَبُو سُفْيَان الأشلّ العطاردي، ... وقال ابن فضيل عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نا يَحْيَى عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَمْزَةَ نا أَبُو نَضْرَةَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَهَذَا أَوْلَى لأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَغَيْرَ وَاحِدٍ ذَكَرُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لا صَلاةَ إِلا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ أَجْزَأَكَ.» [2]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

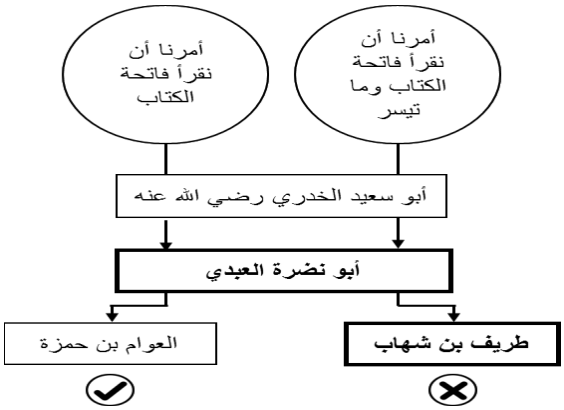

أولاً: طريف بن شهاب، أجمع الأئمة على ضعفه[3]، وقال عنه ابن حبان: «كان شيخا

(١) قرن الإمام البخاري بين الإرسال والانقطاع في موضعين من التاريخ الكبير، تقدم الكلام عن الموضع الأول، أما الموضع الثاني فهو قوله (١/ ٤٠١): «إِسْحَاق بْن مُحَمَّد الجعفِي روى عَنْهُ مُحَمَّد بْن طلحة، مرسل منقطع»، وهذا الاقتران يقتضي التغاير في المعنى، والأمر بحاجة إلى بحث، لكن المقام لا يتسع له في هذه الدراسة.

(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٤/ ٣٥٧).

(٣) انظر مثلاً: يحيى بن معين، **التاريخ**، (٣/ ٣٢٧)؛ والنسائي، **الضعفاء**، (ص٦٠)؛ وابن حبان، **المجروحون**، (١/ ٣٨١).

مغفلا يهم في الأخبار حتى يقلبها ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات»[1]، وقال ابن عدي: «وإنَّما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره وأما أسانيده فهي مستقيمة»[2]. والظاهر من كلام ابن حبان وابن عدي يدل على أن موطن الضعف عن طريف بن شهاب هو ضبطه للمتون، وهو الأمر الذي أشار إليه البخاري في الترجمة.

ثانياً: الشيخ الذي ذكره البخاري لطريف هو أبو نضرة، المنذر بن مالك العبدي، وهو ثقة من رجال مسلم، وقد ذكره البخاري في سياق رواية، للتنبيه على مخالفة طريف لراو آخر عن أبي نضرة في متن هذه الرواية، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري في الترجمة على النحو الآتي:

ثالثاً: الراوي الذي خالفه طريف هو العوام بن حمزة، والعوام قليل الحديث، قال عنه ابن حجر: صدوق ربما وهم[3]، وقد رجح البخاري روايته على رواية طريف.

رابعاً: استدل البخاري في ترجيحه بحديث أبي هريرة ﷺ، وعند البحث تبين لنا أن قتادة – وهو ثقة – تابع طريف بن شهاب في روايته عن أبي نضرة، وهذه المتابعة رواها الإمام البخاري في جزء القراءة خلف الإمام وقال عقبها: «وَلَمْ يَذْكُرْ قَتَادَةُ سَمَاعًا مِنْ أَبِي نَضْرَةَ فِي هَذَا»[4]، وقتادة مشهور بالتدليس، فبين الإمام البخاري أن هذه المتابعة لا يعتد بها لاحتوائها على شبهة تدليس، ورجح الرواية الأخرى، لوجود شواهد تعضدها، وهكذا نرى أن البخاري أشار من خلال ذكره لأبي نضرة في شيوخ طريف، إلى مخالفة طريف لغيره في متن الحديث المذكور، ورجح رواية العوام عن أبي نضرة على رواية طريف مستدلاً بحديث أبي هريرة ﷺ.

– السبب الثاني: الإشارة إلى تفرد الراوي المترجم عن شيخه:

عني الإمام البخاري –في غير موضع من كتابه– ببيان تفرد الرواة عن شيوخهم، فكان يذكر للراوي المترجم شيخاً في سياق رواية، للإشارة إلى تفرد هذا الراوي عن شيخه بالرواية

(١) ابن حبان، **المجروحين**، (١/ ٣٨١).
(٢) ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، (٥/ ١٨٨).
(٣) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (ص٤٣٣).
(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٢٦٥هـ)، **القراءة خلف الإمام**، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، ط١، ١٩٨٠م، المكتبة السلفية، (ص٣٠).

المذكورة، وقد ذكر الباحث عبد الرحمن الشايع في رسالته[١] أكثر من مائة حديث قال فيها البخاري في التاريخ الكبير: لا يتابع عليه. وفي المثال الآتي بيان لهذا الأمر.

قال الإمام البخاري: «**أسماء بن الحكم** الفِزاريّ، **سمع علياً**، ... قال (أي علي): كنت إذا حدثني رجل عن النبي ﷺ حلفته فإذا حلف لي صدقته، ولم يُروَ عن أسماء ابن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضاً»[٢]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: أسماء بن الحكم، قال فيه ابن سعد: قليل الحديث[٣]، ووثقه العجلي[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[٥]، وليس له رواية إلا عن علي بن أبي طالب ﷺ.

ثانياً: لم يكتف البخاري بذكر علي بن أبي طالب شيخاً لأسماء، وإنما ذكره في سياق حديث تفرد به أسماء عنه، وهذا الحديث –وهو حديث الاستحلاف– أخرجه الحميدي في مسنده[٦]، والظاهر أن البخاري أعلّ هذه الرواية بالتفرد، لأنه قال «ولم يتابع عليه»، واستدل على ذلك بأن الصحابة روى بعضهم عن بعض دون استحلاف.

ثالثاً: كأن البخاري –في ذكره لتفرد أسماء عن علي بالرواية المذكورة– يشير إشارة ضمنية إلى تضعيف أسماء، ويؤيد ذلك قوله: «ولم يروَ عن أسماء إلا هذا الحديث وحديثاً آخر». فأسماء قليل الحديث، وهو مع قلة حديثه تفرد بما لا يتابع عليه، فدل ذلك على ضعفه، والله أعلم.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١. انتقاء الإمام البخاري لبعض شيوخ الراوي وذكرهم في ترجمته، لم يكن هدفه التعريف

(١) انظر: الشايع، عبد الرحمن بن سليمان، **الأحاديث التي قال فيها البخاري لا يتابع عليه**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ. وقد أفدت منه في أمثلة هذا المطلب.
(٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، (٢/ ٥٤).
(٣) ابن سعد، **الطبقات**، (٦/ ٢٤٧).
(٤) العجلي، **الثقات**، (ص٦٣).
(٥) ابن حبان، **الثقات**، (٤/ ٥٩).
(٦) انظر: الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩)، **المسند**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، ١٩٩٦م، دار السقا، سوريا، (١/ ١٤٨).

العام بالراوي فحسب، بل أراد من خلال ذكره لهؤلاء الشيوخ الإشارة إلى دقائق مواطن القوة والضعف عند الراوي المترجم، خصوصاً ما له اتصال بالعلاقة بينه وبين شيوخه المذكورين في الترجمة.

٢. تعددت أسباب ذكر شيوخ الراوة المترجمين في التاريخ الكبير، على النحو الآتي:

أ. منها ما له علاقة بالراوي المترجم نفسه، كبيان طبقته الزمانية، والعلمية، وتمييزه عن غيره من الرواة.

ب. ومنها ما يتناول تفاصيل العلاقة بين الراوي المترجم وشيخه، ككون الراوي من أثبت الناس في الشيخ، أو أضعفهم فيه.

ت. ومنها ما له علاقة بقضايا الاتصال والانقطاع، كالإشارة إلى ثبوت السماع أو انتفائه بين الراوي المترجم وشيخه.

ث. ومنها ما يقصد به الإشارة إلى علة في الرواية المذكورة في الترجمة، وبيان تفرد الراوي المترجم عن شيخه بها، أو مخالفته لغيره من الرواة عن الشيخ نفسه.

وبالرغم من تعدد هذه الأسباب، إلا أنها جاءت منضويةً تحت الهدف العام المشار إليه آنفاً.

٣. يعد كتاب التاريخ الكبير قاعدة بيانات ضخمة لرواة الحديث، إذا أردنا فهمها والكشف عن مراد البخاري من إيرادها فلا بد من:

أ. فهم عناصر الترجمة الواحدة في ضوء السياق الذي وردت فيه، لأن محاولة تفسيرها بمنأى عن السياق ستخرُج –غالباً– بنتائج غير صحيحة.

ب. فهم ترجمة الراوي في ضوء سياق بقية التراجم التي قبلها والتي بعدها، لأن ذلك يساعدنا في معرفة سبب ذكر البخاري لبعض عناصر الترجمة.

ت. الربط بين الراوي المترجم وشيوخه وتلاميذه والرواية المذكورة في ترجمته، من خلال دراسة المواضع التي ورد فيها ذكر الراوي والتلاميذ والشيوخ والروايات للخروج بنتيجة واضحة لما أراده البخاري في الترجمة.

ث. مراعاة التطور الدلالي للمصطلحات الحديثية، فليست هي في التاريخ الكبير كما هي عليه فيما بعده من العصور، لذا فالأصل عدم محاكمة البخاري لمصطلحات من جاء

بعده، والإقبال على دراسة كتابه بذهن خالٍ عن هذه الدلالات المحدثة بعده.

٤. كما أن في كلام البخاري في التاريخ الكبير قيمة علمية كبيرة، كذلك فإن في إشاراته وتلميحاته مادة علمية قيمة لمن أحسن استنباطها والكشف عنها.

٥. فهم التاريخ الكبير واستيعابه، خطوة أساسية لا بد منها لفهم الجامع الصحيح ومنهجه، لأن التاريخ الكبير يمثل مرحلة أساسية من مراحل تأسيس مشروع الجامع الصحيح. وإذا كان الجامع الصحيح بيتاً محكم البناء، فإن التاريخ الكبير هو المخطط الهندسي لهذا البيت.

٦. التعامل مع التاريخ الكبير باعتباره كتاب تاريخ أو تراجم عامة، فيه حَطٌّ من منزلة الكتاب وصاحبه، وأخذ كلام البخاري في التاريخ الكبير على ظاهره، فيه ظلم للكتاب وصاحبه كذلك، والأصل أن ننزل الكتاب منزلته التي يدل عليها كلام البخاري نفسه، وكلام من تأمل كتابه من السابقين.

ثانياً: التوصيات:

١. يوصي الباحثان بالانتقال من الدراسات الأفقية السطحية للكتاب، إلى الدراسات العمودية المتعمقة، التي تدرس جزئية فيه مع ربطها بالصورة العامة له، لأن ذلك يسهم في إستخراج كنوز هذا الكتاب القيم. كدراسة منهج الإمام البخاري في ذكر تلاميذ الرواة المترجمين، أو مقاصده في تخريج الراويات في تراجمه.

٢. يوصي الباحثان كذلك بتقسيم الكتاب إلى أقسام، وتوزيعه على طلبة الدراسات العليا، لدراسته دراسة تحليلة وفق النظرية المشار إليها سابقة وهي دراسة كل عنصر من عناصر الترجمة الواحدة في ضوء السياق الوارد فيه، ودراسة الترجمة الواحدة في ضوء بقية التراجم.

٣. توجيه الباحثين إلى إنجاز بحوث ودراسات معمقة حول العلاقة بين التاريخ الكبير وبين الجامع الصحيح، من خلال الربط بين طريقة البخاري في الترجمة لرجال الصحيح في التاريخ الكبير، وبين طريقتة إخراج حديث هؤلاء الرواة في صحيحه.

٤. دراسة منهج الإمام البخاري في التراجم التي لم يذكر لأصحابها شيئاً من العناصر.

٥. دراسة أصول النقد الإشاري وقواعده عند الإمام البخاري من خلال التاريخ الكبير.

المصادر و المراجع

١. أحمد، أحمد عبد الله (٢٠٠٥)، **منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٢. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندوي وآخرين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٦٠هـ.

٣. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، **الضعفاء الصغير**، ط ١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.

٤. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، **القراءة خلف الإمام**، ط ١، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، ١٩٨٠م.

٥. البشابشة، أحمد بدري (٢٠١١)، **التراجم المعلة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٦. بواعنة، سعيد محمد (٢٠٠٧)، عبارات نفي السماع عند البخاري في التاريخ الكبير، بحث منشور، **مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون**، الجامعة الأردنية، مجلد (٣٤).

٧. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت ٢٧٩هـ)، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

٨. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت ٢٧٩هـ)، **العلل الكبير**، ط ١، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، مكتبة النهضة العربية، لبنان، ١٤٠٩هـ.

٩. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط ١، تحقيق: المعلمي اليماني، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٢م.

١٠. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، **المراسيل**، ط ١، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٣٩٧هـ.

١١. الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق (ت ٣٧٨هـ)، **الأسامي والكنى**، ط ١، تحقيق: يوسف محمد الدخيل، دار الغرباء، السعودية، ١٩٩٤م.

١٢. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، **الثقات**، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٣م.

١٣. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ط١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.

١٤. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م.

١٥. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، ط١، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق،، دار البشائر، لبنان، ١٩٩٦م.

١٦. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، ط١، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م.

١٧. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٢٦هـ.

١٨. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط٣، دار السلام، السعودية، ٢٠٠٠م.

١٩. الحسيني، محمد بن علي بن الحسن (ت٧٦٥هـ)، **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.

٢٠. الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى (ت ٢١٩هـ)، **المسند**، ط١، تحقيق: حسين سليم أسد، دار السقا، سوريا، ١٩٩٦م.

٢١. ابن حنيل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، **المسند**، ط١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ٢٠٠١م.

٢٢. حوى، محمد سعيد (١٩٩٦)، **منهج البخاري في الجرح والتعديل**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٢٣. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، ط١، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ٢٠٠٢م.

٢٤. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، **الموضح لأوهام الجمع**

والتفريق، ط ١، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٥٩م.

٢٥. الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد (ت ٢٨٠هـ)، **الرد على الجهمية**، ط٢، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ١٩٩٥م.

٢٦. الدايني، عزيز رشيد محمد (٢٠٠٦)، **أسس الحكم على الرجال حى نهاية القرن الثالث الهجري**، ط ١، لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٧. الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد (ت ٣١٠هـ)، **الكنى والأسماء**، ط ١، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، لبنان، ٢٠٠٠م.

٢٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **تجريد أسماء الصحابة**، دار المعرفة، لبنان.

٢٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٥م.

٣٠. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، ط ١، تحقيق: د.همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م.

٣١. رشيد، محمود أحمد يعقوب، الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، بحث منشور، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية**، جامعة آل البيت، المجلد الخامس، العدد ٢/أ، ٢٠٠٩م.

٣٢. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، ط ١، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٠م.

٣٣. الشايع، عبد الرحمن بن سليمان (٢٠٠٢)، **الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٣٤. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ)، **المصنف**، ط ١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٣٥. ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط ١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان،

١٩٩٧م.

٣٦. عواطي، فاطمة الزهراء إبراهيم، الموازنة العلمية بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، بحث منشور، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، عدد (١٠٦)، ٢٠١٦م.

٣٧. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت ٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط ١، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٠م.

٣٨. المصنعي، محمد أحمد العنسي، **مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب**، ط ١، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن، ٢٠٠٥م.

٣٩. ابن معين، يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، سوريا.

٤٠. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، ط ١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.

٤١. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **المجتبى من السنن**، ط ٢، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦م.

٤٢. ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٣٤٧هـ)، **التاريخ**، ط ١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢١هـ.

المواقع الإلكترونية:

٤٣. موقع جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة المطهرة

www.sunnah.alifta.net

٤٤. موقع ملتقى أهل الحديث www.ahlalhdeeth.com

Copyright of Journal of Sharia & Islamic Studies is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.